

رئيس مصلحة الهجرة والجوازات لـ «الميثاق»:

لدينا فرق ميدانية لتابعة الأجانب المخالفين لنظام الإقامة



عبد الوهاب محمد الغنم

كي لا نخسر السلام

في كل تحد أو مشكلة تواجه بلادنا تلوح في الأفق حكمة الأخ على عبدالله صالح رئيس الجمهورية السياسية منذ تسلمه قيادة سفينة الوطن وإيصالها إلى بر الأمان متجاوزاً كل العقبات والتحديات والإخاطر التي تواجهها الوطن بين الفينة والأخرى، ولعل أسلوبه الحكيم في معالجة الأحداث وجنوحه للسلم والتسامح الذي حرص عليه دائماً قد مكنته من تضسييد الجراح وتوحيد صفوفه وجمع الكلمة لخدمة الوطن وقضاياه.. وفي ذات الوقت رغم تسامحه وحلمه وعفوه فهو رجل مواقف الصعبة والمهمات الجسام صلب المراس، فلما صدحت عند الشدائد خاصة إذا شعر أن ثمة تهديداً يحاول المساس بالشواهد الوطنية في الثورة والجمهورية والوحدة.

ولقد تجلّت حكمته في تمامها وأبهى صورها في مواجهة فتحة التمرد الحوثية في محافظة صعدة عندما حاول أكثر من مرة تجنّب العمل خلال الفترة، وهناك حملات تفتيش، وفي حرساً منه على عدم إراقة الدماء اليمنية التي عمد المتمرد إلى إراقتها وإزهاق الأتقى نهاراً جهاراً، فإرسال الرسل والوساطات المتخيلية إلى صعدة ليس ضعفاً في الدولة.. كما يتصور البعض - وإنما حبا وحرصاً على حقن الدماء، غير أن يغي الطرف الأخر وحرصه على السعي لإحرق الحرث والنسل قد وضع الدولة والقيادة السياسية في موقف لا بد أن تكون حاسمة إزاءه، فوكان لا مناص من المواجهة والاستمرار في الحسم العسكري لينعم أبناء صعدة بالامن والأمان مهيما كلف ذلك من خسائر كبيرة.. وقد تمكنت القوات المسلحة من توجيه الحرب السادسة التي فرصتها الحوثية من توجيه الضربات الموجهة والتحقت بالتمرد أشد الضربات والصعاب المادية البشرية، الأمر الذي جعله يقبل بالشروط الستة التي حددها فخامة الأخ على عبدالله صالح رئيس الجمهورية لوقف المعركة والحسم العسكري، ولأن فخامة الرئيس قد حرص - وهو صانع السلام الأول في يمن الإيمان والحكمة باعتبار الحرب لديه تشكل آخر أنواع العلاج، وهذا ما حصل في الحرب السادسة - فلأيد من أخذ كل الاحتياطات التي تضمن عدم عودتها من جديد في حرب سابعة خاصة إذا ظل المتمرد الحوثي على غيئه وغيطرته وتبعته وصلفه كما حدث في الحرب السابعة التي كان يتخذ من السلام والهدنة وسيلة لترتيب وضعه وإعادة الكرة في قطع الطريق وقتل الأبرياء في صعدة مدينة السلام.

ولذلك لا بد من ضمانات كافية لعدم تكرار الحرب، وهنا نقول إن حسن النية والتسامح مع اناس لا يؤمنون إلا بلغة القتل قد يكون في غير محله، وهذا الأمر إذا ما حدث قد يعود بنتائج عكسية على أفراد القوات المسلحة والامن الذين ناضلوا وضحو في هذه المعركة وما قبلها بل وسوف يشعروهم بالإحباط وفقدان العزيمة والإتقاء والهزيمة المعنوية.. وهذا ما لا نرجوه أبداً.

«تتصل مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية اتصالاً مباشراً بالمواطنين والمقيمين، حيث أصدرت خلال ٢٠٠٩م (٢٤٦٢٢٨) جواز سفر ومنحت الإقامة والتأشيرات بأنواعها للألاف من عرب وأجانب يشكلون ١٢٥ دولة ونظرت في الكثير من حالات التجنس إضافة إلى إنجازها يوميا كما هاتلاً من المعاملات وغيرها من المهام الكبيرة الحساسة التي تجعل المرء يصوب أصابع الاتهام صوب المصلحة إذا ما وجد هناك من يزرع السلم الأهلي والامن الوطني والقومي من الأجانب الواصلين إلى الأراضي اليمنية، وهذا ما حدث فعلاً بعد حادثة الإرهابي النيجيري وشيوع الألاف من المخالفين للإقامة في البلد.

وحرصاً من المصلحة وحيما يصب في مصلحة الوطن وامن واستقراره استجابت لدعوة رئيس المصلحة العميد / محمد عبد القادر الرملي أن يكمل حقيقة بعد اشارته إلى أن ما نشرناه في عدد سابق هو نصف الحقيقة ولديهم النصف الآخر من خلال رده عن تساؤلات من رحم الواقع تجزم أن الاجابة عنها ستحررنا من القول: «كله تمام يا فتندم».

بشترية قانون دخول الأجانب أن تمنح الإقامة الذين يقومون بأعمال مفيدة للاقتصاد الوطني فيما الواقع يقول عكس ذلك.. ما قولكم في ذلك»

أشكر صحيفة «الميثاق» على متابعتها المستمرة للقضايا المتعلقة بمصلحة الوطن العليا.

وأود التوضيح أن هناك ثلاثة قوانين تسير عمل المصلحة هي: قانون الجنسية وقانون الجوازات وقانون دخول وإقامة الأجانب، وهو أهمها، وهو الذي يحدد شروط دخول ومنح الإقامة للأجنبي، فهناك دخول لغرض الزيارة أو العلاج أو العمل أو المرافقة.

ومن شروط منح الإقامة الحصول على تصريح عمل من مكاتب العمل التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل سواء في الأمانة أو المحافظات.. وعلى ضوءها تتمتع المصلحة بحق للمصلحة وفروعها بالمحافظات وفقاً لذلك وبعد اجتيازها للفحص الطبي وتقديم مذكرة من الجهة التي طلبت الإقامة إن تمتحه الإقامة.

لكن وزارة الشؤون الاجتماعية تقول إنكم منتمت إقامات بدون تصاريح عمل من لدينا؟

أحياناً هناك حالات استثنائية بسبب بعض الجنبات وخاصة الفلسطينيين وهي لفترة من ٦-٣ أشهر لإعطائهم فرصة لتصبح ووضعهم وإلحاق لهم العمل خلال الفترة، وهناك حملات تفتيش، وفي حالة تلتبسهم بممارسة العمل تتخذ الإجراءات القانونية ضدهم.

شركات وهمية

هناك شركات وهمية تقدم للمصلحة لاستئجار الأجانب وهي لا وجود لها على الواقع.. ماذا عملتم بشأنها؟

هناك معاهد و مكاتب تقدم طلب إنشاء من جهات رسمية وبالغالب تمنحها تلك الجهات قراراً وترخيصاً بإنشاء ذلك النشاط سواء في مجال الترتيب أو الصحة أو الصناعة أو الاستثمار، ونحن نطعم المصلحة بما فيها يتم النزول الميداني للتأكد من صحتها على أرض الواقع.

ما هي إجراءاتكم حيالها؟

أية حالة تكتشف أنها صورية وهمية يتم التحقيق مع أصحابها ومن ثم إحالتهم إلى الجهات القضائية.

حسب تصريحات مسؤولين أن في أمانة العاصمة أكثر من ٢٠ ألف مخالف للإقامة.. ما هي طرقكم للثبني لضبطها؟

هذا رقم مبالغ فيه ورغم ذلك لا ننكر وجود مخالفين للإقامة، ويرجع تفاقم هؤلاء إلى القرار الذي دفع به المجلس الأعلى للسياحة مفاده أن تمنح التأشيرات من المنافذ وأن يكون اليمن منفقاً على دول الاتحاد الأوروبي والدول السبع الصناعية الكبرى، وغيرها..

وحسب القانون يمنحون إقامات متفاوتة من شهر إلى ثلاثة أشهر بحسب المعاملة بالمثل كدول الاتحاد الأوروبي.

منهم من نخل لغرض السياحة ثم عاد ومنهم من تخلف، بحيث أنه في العام ٢٠٠٩م تم منح (٢٣.٣١٢) تأشيرة دخول وبلغ عدد المخرجين للأوروبيين بالدخول حوالي (٢٣٠٦)، فيما الذين حصلوا على تأشيرة خروج نهائي فقط (٨٣١).

بمعنى أن من تخلف منهم يعتبر مخالفاً لنظام الإقامة؟

ليس ذلك شرطاً، فقد يحصلون على تصاريح عمل وعلى ضوءها يمنحون الإقامة ومن يبقى مخالفاً لنظام الإقامة، لدينا نظام الرقابة الحدودية.. ومكافئة المخالفين لنظام الإقامة.. وهذه المهمة ليست المصلحة المعنية بها فحسب بل تشاركها في هذا المهم الأجهزة الأمنية ويرتبط نجاحها أكثر في حالة تفاعل الجهات المسؤولة والمنظمات الخاصة والعامة والمجتمع، فالقانون يلزم أي مواطن التبلغ عن أي مخالف للإقامة ما لم سيئال عقوبة إذا تقرر على مخالف.

حملات مقننة

هل تمتم بحملات تفتيش عليهم؟

نعم سبق للمصلحة أن قامت بحملات تفتيش مكثفة في الأمانة والمحافظات.

والآن؟

وكذلك الآن، إلا أنها ليست بنفس الكثافة السابقة.

أين تمتمون بمن تم ضبطهم؟

مسؤولون وشخصيات اعتبارية يحاولون استقدام عمالة منزلية وتأجيل الفحص الطبي



ممركتنا مستمرة مع مخالف نظام الإقامة.. ومع السماسرة

لدينا مركز حجز يسع من ٤٠٠-٥٠٠ شخص، يظل فيه المخالفون فترات متفاوتة، حتى يتخذ بشأنهم جميع الإجراءات وكذلك ممن تسلمهم ثم التواصل مع سفارات بلادهم لاستكمال الإجراءات الترحيل.

هل هناك إحصائية بعدد المرشحين من الذين تم ضبطهم؟

نعم في ٢٠٠٨م تم ترحيل أكثر من (١٢٤٦٠) مخالفاً لنظام الإقامة، وفي عام ٢٠٠٩م تم ترحيل (٤٢٠٠) مخالفاً منهم في ديسمبر ٢٠٠٩م (١٦٥٨)، ولدينا الآن موقوفون على ذمة الترحيل سواء في حجز المصلحة أو المحافظات.

نزوح

هل النزوح من القرن الأفريقي انقل كامل المصلحة؟

بكل تأكيد، فتكافة النزوح من القرن الأفريقي فوق قرارات المصلحة.. فبمقدار يكون أسبوعياً - من بالمئات، كون الشريط الساحلي المقابل للقرن الأفريقي لا يقل عن ٢٥٠٠ كيلو متر، ويقطن الخطر في المناطق التي تقع بين المنافذ الرسمية كونها مفتوحة لا تستطيع خسر السواحل أن تغفلها.

كما أن وزارة الداخلية والماركز الأمنية تساهم في تخفيف هذا العبء من خلال حجز المخالفين في مراكز مؤقتة في المحافظات وفي المراكز الأمنية، ولدينا الآن فرق متابعة ومرافقة المخالفين.

وتنهب بالمواطنين الإبلاغ عن أي مخالفين لنظام الإقامة خاصة أن المرحلة خطيرة وحساسة ولا تحتمل أي أخطاء ترتكب بدافع حسن النية من المواطن.

تشعر بالخطر

بالنسبة للجانب الصوماليين.. ماذا عنهم؟

لقد تم فتح مراكز تسجيل في صنعاء وعدن وسيد فتح مراكز أخرى، لتسهيل الصوماليين الجوذيين في البلد.. فهذه المراكز تسفد المصلحة كون التسجيل فيها يتم بنظام البصمة والصورة، ومن ثم يسهل علينا حصرهم ومعرفة بياناتهم وأماكن إقامتهم.

هل هذا يأتي ضمن الإجراءات الاحترازية للمصلحة بعد تهديدات حركة صومالية متطرفة بتصدير انتحاريين لليمن؟

نحن بالفعل نشعر بالخطر خاصة أن معظم النازحين من القرن الأفريقي ولا تعرف هوياتهم ولا أهدافهم، ومع ذلك ووفقاً لتصریح معالي وزير الداخلية فإنه أعلى مهلة شهرين للصوماليين على أن يسجلوا أنفسهم في مراكز التسجيل التي يتم الإعلان عنها، ومن يتخلف بعد المهلة سيتم اتخاذ الإجراءات القانونية حياله.

وما هي الجهات التي تمنح الإقامة وتأشيرة الدخول غير القانونية؟

بمخالفة نظام الإقامة، أما تأشيرة دخول من سفارات بلادهم لاستكمال الإجراءات الترحيل.

كما أن هناك قراراً يعطي الحق بأن تمنح لرجال الأعمال الأجانب تأشيرة دخول من السفارات اليمنية في الخارج، إضافة إلى أن هناك جنسيات تدخل البلد بدون تأشيرة مسبقة مثل مصر والأردن وسوريا والجزائر.

كم وصل إجمالي الإقامات المنوطة، ولن تمنح الاستثنائية؟

بلغ الإجمالي لعام ٢٠٠٩م (٥٠٢٢١١) منهم (١٨,١٧٠) عرب، أما الإقامة الاستثنائية، فقد حصدتها الفنانين ومنح من المطار لبعض الجنسيات العربية كاللبنانيين والعراقيين.

سأذا عن الملل الأجانب الذين يدرسون في بعض المراكز الدينية؟

مخالفة ولا يملكون نظام الإقامة الشرعية، وقد شكلت لجنة برئاسة وكيل وزارة الداخلية لقطاع الامن لتدارس الوضع، وقررت للنزول لهذه المعاهد والمراكز الدينية التي تؤدي طلاباً أجانب مخالفين.

ما هي النتائج التي توصل إليها الفريق؟

النتائج جيد وكيول وزارة الداخلية لقطاع الامن.

هل ضبطت المصلحة جوازات سفر لأجانب مزورة؟

تم ضبط جوازات مزورة من الخارج وكميات مصورة بـالإسكان، ومصيرها بولة الكويت، وقد تم اكتشافها بسرعة، لأن مديرة الجوازات المقروء البيا في فهم علامات أمنية سريعة، ويجبره عرضه على أشعة معينة لفحصه تعرف أنه مزور.

كم أصدرت المصلحة جوازات سفر في عام ٢٠٠٩م؟

بلغ عدد الجوازات الصادرة خلال ٢٠٠٩م (٢٤٦٢٢٨) جواز سفر، منها (٢١٧٨٤٤) صادرة في الداخل عبر المصلحة وفروعها بالمحافظات (١٢٨٣٣٥) صادرة في الخارج عبر مراكز الجوازات وفصليتها بالبلدان في أكثر من (١٤) دولة عربية وأجنبية.

مدخل للضداد

وجدت السمسة والوساطة في المصلحة وفروعها بيئة مناسبة لتفاتها، فهناك سماسة الجوازات المستحقة، وسماسرة رجال الأعمال وغيرها من السمسة المتخصصة، ما هي ضللكم لاجتثاث هذه الظاهرة الخطيرة في المصلحة؟

أؤيد للجمع أننا في حرب مستمرة مع ظاهرة السماسة، فالوساطة والسمسة خراب ومدخل

للفساد، وللأسف المواطن لا يساعدنا على القضاء على هذه الظاهرة الخطيرة فعلاً، فهو يسلم نفسه لأي سمسري وسيط دون أن يكلف نفسه متابعة معاملته، ولو فعل سيد معاملته تسير بكل سهولة ودون أي معوقات، حيث تم التوجه بتسهيل الحالات المستعجلة خاصة الإعفاء في أسرع وقت، وهذا ما يجري فيما يخص هذه الحالات، وأقول: على المواطن الذي يتعرض لإتزاز السماسرة أن يبلغنا بهم، نتخذ ضدهم الإجراءات العقابية الصارمة.

هل اكتشفت بعض الحالات المسوسة؟

نعم هناك حالات تم اكتشافها وصدرت فيهم عقوبات منهم من فصل من المصلحة ومنهم من تم معايقته بالحبس.

سماسرة رجال الأعمال

ومآذا عن سماسرة رجال الأعمال.. هناك من يفد ٥٠٠ دولار مقابل استخراج جواز مئة رجل أعمال أو مستثمر دون أن يستوفي الشروط.

أنا سعيد بهذه الشفافية وأحرص عليها دائماً حتى يعرف المواطن ما له وما عليه.. وفي هذا الصدد أؤكد أننا قمنا بتشكيل لجان تحقيق لتفتيش معاملات رجال الأعمال، وقد وجدنا اختلالات في بعضها وإذا ما وجدنا حالة مخالفة سيتم اتخاذ إجراءات صارمة كأننا من كان.

السامسة طالت أيديهم الخبيثة للتدخل في إعفاء بعض الوافدين عن فحص الإيز بجدة أن عمره كبير يتجاوز ٧٠ عاماً.

لا توجد حالات تم إعفاؤها، وإذا ثبت فوك فهي مخالفة ويعاقب من له يد في تمريرها.

اعتبارية بشأن عدم التأثر لتغير معاملتهم على أن يكون الفحص لاحقاً، ولدينا في المصلحة ترفض طلب كائناً من كان ولا يعنى إعفاء أحد من الفحص الطبي، حتى ولو كانوا من فئة الأطباء، فهم كذلك يخضعون للفحص الطبي.

أكثر من جواز

أيضاً ويوجد إقامات.. من القضايا التي تم ضبطها خلال العام الماضي ٢٠٠٩ هي قضية استخراج أكثر من جواز، وهذه مشكلة، كيف ستحلها المصلحة؟

حدث هذا بالفعل ذلك عندما بدأ الجواز مباحياً بالبصمة، حيث تم دعم الاحصاء الإلكترونية وتم استثناء المصلحة، حتى تعم البطاقة الكنية، غير أن ذلك يحتاج سنوات.. ولأن الجواز اليمني يصدر بموجب البطاقة الشخصية، فهناك من سبق لهم استخراج أكثر من جواز وقد تم إراجعه ضمن القائمة السوداء، ولدينا الآن نظام يكشف من يقوم بهذا العمل حتى ولو تم تغيير الاسم الأول والشاخصي، وهو نظام مأمون ويساعدنا في كشف من تنسول لهم أنفسهم الإقدام على استخراج أكثر من جواز وحينه سيتم تطبيق العقوبات الصارمة ويعمم اسمه ضمن القوائم السوداء.

مشكلة الزواج

على الرغم من أن القانون حدد في زواج البنيات من أجانب أن يكون الفارق أكثر من ٢٠ عاماً، لكن يقال إن هناك حالات كان الفارق فيها أكثر من ٥٠ عاماً ومع ذلك مرت من المصلحة، ما تعليقكم؟

هذه مشكلة نعالجها منها بسبب أن بعض بناتنا يتقدم لطلب الموافقة على زواجه وقد خصص على الزواج سنوات واحداً يكون لديهم أطفال، وبعضهم يأتي ومعه عقود زواج، بمعنى لا يتون لدينا لا نتحصل حاصل، كما أن الكثير منهم من أصول يمنية اكتسبوا جنسيات سعودية وإماراتية وغيرها.

وشروط الزواج أنه يتم بعد موافقة سفارة بلدته وخطوه من الأراض المعية، ولا يكون معك فارق سن أكثر من ٢٠ عاماً.

ما أبرز الأعمال التي ترى أنها راض عنها في عمل المصلحة؟

أعتقد أننا في المصلحة حققنا نجاحات باهرة تتمثل في الحملة على مخالفي نظام الإقامة بدعم من وزارتي الداخلية والمالية وافقت الأخيرة على تسير رحلات خاصة عبر طيران اليمنية لمخالفين نظام الإقامة، إضافة إلى أن المصلحة حققت زيادة في إيرادات عام ٢٠٠٩م، حيث تم توريد إلى خزينة الدولة أكثر من أربعة ونصف مليار ريال، مقارنة بـ(٣,٥) مليارات ريال في ٢٠٠٨م.

كذلك مشروع الربط الشبكي الذي نفذ على مراحل، ومن خلاله ربطت شبكة المعلومات جميع المنافذ بالمصلحة باستثناء بعض المنافذ التي لم تصل إليها الألياف الضوئية، وقد توسعت المصلحة في فتح فروع جديدة سواء في الداخل أو في الخارج لتشمل (١٤) دولة.

هل تتوقع تعديلات جديدة في قوانين ونظمة المصلحة؟

نحن نبحت عن الشغرات في مواد القوانين الحالية التي تسير نشاط المصلحة، وقد رفعتنا بالمواد التي تحتاج إلى تعديلات إلى وزارة الداخلية لنتم عرضها على وزارة الشؤون القانونية لتعرض على الحكومة قبل إحالتها إلى مجلس النواب.

نفس المصلحة للهجرة والجوازات والجنسية، حيث أصدرت خلال ٢٠٠٩م (٢٤٦٢٢٨) جواز سفر ومنحت الإقامة والتأشيرات بأنواعها للألاف من عرب وأجانب يشكلون ١٢٥ دولة ونظرت في الكثير من حالات التجنس إضافة إلى إنجازها يوميا كما هاتلاً من المعاملات وغيرها من المهام الكبيرة الحساسة التي تجعل المرء يصوب أصابع الاتهام صوب المصلحة إذا ما وجد هناك من يزرع السلم الأهلي والامن الوطني والقومي من الأجانب الواصلين إلى الأراضي اليمنية، وهذا ما حدث فعلاً بعد حادثة الإرهابي النيجيري وشيوع الألاف من المخالفين للإقامة في البلد.

وحرصاً من المصلحة وحيما يصب في مصلحة الوطن وامن واستقراره استجابت لدعوة رئيس المصلحة العميد / محمد عبد القادر الرملي أن يكمل حقيقة بعد اشارته إلى أن ما نشرناه في عدد سابق هو نصف الحقيقة ولديهم النصف الآخر من خلال رده عن تساؤلات من رحم الواقع تجزم أن الاجابة عنها ستحررنا من القول: «كله تمام يا فتندم».

بشترية قانون دخول الأجانب أن تمنح الإقامة الذين يقومون بأعمال مفيدة للاقتصاد الوطني فيما الواقع يقول عكس ذلك.. ما قولكم في ذلك»

أشكر صحيفة «الميثاق» على متابعتها المستمرة للقضايا المتعلقة بمصلحة الوطن العليا.

وأود التوضيح أن هناك ثلاثة قوانين تسير عمل المصلحة هي: قانون الجنسية وقانون الجوازات وقانون دخول وإقامة الأجانب، وهو أهمها، وهو الذي يحدد شروط دخول ومنح الإقامة للأجنبي، فهناك دخول لغرض الزيارة أو العلاج أو العمل أو المرافقة.

ومن شروط منح الإقامة الحصول على تصريح عمل من مكاتب العمل التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل سواء في الأمانة أو المحافظات.. وعلى ضوءها تتمتع المصلحة بحق للمصلحة وفروعها بالمحافظات وفقاً لذلك وبعد اجتيازها للفحص الطبي وتقديم مذكرة من الجهة التي طلبت الإقامة إن تمتحه الإقامة.

لكن وزارة الشؤون الاجتماعية تقول إنكم منتمت إقامات بدون تصاريح عمل من لدينا؟

أحياناً هناك حالات استثنائية بسبب بعض الجنبات وخاصة الفلسطينيين وهي لفترة من ٦-٣ أشهر لإعطائهم فرصة لتصبح ووضعهم وإلحاق لهم العمل خلال الفترة، وهناك حملات تفتيش، وفي حالة تلتبسهم بممارسة العمل تتخذ الإجراءات القانونية ضدهم.

شركات وهمية

هناك شركات وهمية تقدم للمصلحة لاستئجار الأجانب وهي لا وجود لها على الواقع.. ماذا عملتم بشأنها؟

هناك معاهد و مكاتب تقدم طلب إنشاء من جهات رسمية وبالغالب تمنحها تلك الجهات قراراً وترخيصاً بإنشاء ذلك النشاط سواء في مجال الترتيب أو الصحة أو الصناعة أو الاستثمار، ونحن نطعم المصلحة بما فيها يتم النزول الميداني للتأكد من صحتها على أرض الواقع.

ما هي إجراءاتكم حيالها؟

أية حالة تكتشف أنها صورية وهمية يتم التحقيق مع أصحابها ومن ثم إحالتهم إلى الجهات القضائية.

حسب تصريحات مسؤولين أن في أمانة العاصمة أكثر من ٢٠ ألف مخالف للإقامة.. ما هي طرقكم للثبني لضبطها؟

هذا رقم مبالغ فيه ورغم ذلك لا ننكر وجود مخالفين للإقامة، ويرجع تفاقم هؤلاء إلى القرار الذي دفع به المجلس الأعلى للسياحة مفاده أن تمنح التأشيرات من المنافذ وأن يكون اليمن منفقاً على دول الاتحاد الأوروبي والدول السبع الصناعية الكبرى، وغيرها..

وحسب القانون يمنحون إقامات متفاوتة من شهر إلى ثلاثة أشهر بحسب المعاملة بالمثل كدول الاتحاد الأوروبي.

منهم من نخل لغرض السياحة ثم عاد ومنهم من تخلف، بحيث أنه في العام ٢٠٠٩م تم منح (٢٣.٣١٢) تأشيرة دخول وبلغ عدد المخرجين للأوروبيين بالدخول حوالي (٢٣٠٦)، فيما الذين حصلوا على تأشيرة خروج نهائي فقط (٨٣١).

بمعنى أن من تخلف منهم يعتبر مخالفاً لنظام الإقامة؟

ليس ذلك شرطاً، فقد يحصلون على تصاريح عمل وعلى ضوءها يمنحون الإقامة ومن يبقى مخالفاً لنظام الإقامة، لدينا نظام الرقابة الحدودية.. وهذه المهمة ليست المصلحة المعنية بها فحسب بل تشاركها في هذا المهم الأجهزة الأمنية ويرتبط نجاحها أكثر في حالة تفاعل الجهات المسؤولة والمنظمات الخاصة والعامة والمجتمع، فالقانون يلزم أي مواطن التبلغ عن أي مخالف للإقامة ما لم سيئال عقوبة إذا تقرر على مخالف.

قبضنا على عدد من الأجانب المخالفين ونستكمل إجراءات ترحيلهم

هناك شركات وهمية تقدم للمصلحة لاستئجار الأجانب وهي لا وجود لها على الواقع.. ماذا عملتم بشأنها؟

هناك معاهد و مكاتب تقدم طلب إنشاء من جهات رسمية وبالغالب تمنحها تلك الجهات قراراً وترخيصاً بإنشاء ذلك النشاط سواء في مجال الترتيب أو الصحة أو الصناعة أو الاستثمار، ونحن نطعم المصلحة بما فيها يتم النزول الميداني للتأكد من صحتها على أرض الواقع.

ما هي إجراءاتكم حيالها؟

أية حالة تكتشف أنها صورية وهمية يتم التحقيق مع أصحابها ومن ثم إحالتهم إلى الجهات القضائية.

حسب تصريحات مسؤولين أن في أمانة العاصمة أكثر من ٢٠ ألف مخالف للإقامة.. ما هي طرقكم للثبني لضبطها؟

هذا رقم مبالغ فيه ورغم ذلك لا ننكر وجود مخالفين للإقامة، ويرجع تفاقم هؤلاء إلى القرار الذي دفع به المجلس الأعلى للسياحة مفاده أن تمنح التأشيرات من المنافذ وأن يكون اليمن منفقاً على دول الاتحاد الأوروبي والدول السبع الصناعية الكبرى، وغيرها..

وحسب القانون يمنحون إقامات متفاوتة من شهر إلى ثلاثة أشهر بحسب المعاملة بالمثل كدول الاتحاد الأوروبي.

منهم من نخل لغرض السياحة ثم عاد ومنهم من تخلف، بحيث أنه في العام ٢٠٠٩م تم منح (٢٣.٣١٢) تأشيرة دخول وبلغ عدد المخرجين للأوروبيين بالدخول حوالي (٢٣٠٦)، فيما الذين حصلوا على تأشيرة خروج نهائي فقط (٨٣١).

بمعنى أن من تخلف منهم يعتبر مخالفاً لنظام الإقامة؟

ليس ذلك شرطاً، فقد يحصلون على تصاريح عمل وعلى ضوءها يمنحون الإقامة ومن يبقى مخالفاً لنظام الإقامة، لدينا نظام الرقابة الحدودية.. وهذه المهمة ليست المصلحة المعنية بها فحسب بل تشاركها في هذا المهم الأجهزة الأمنية ويرتبط نجاحها أكثر في حالة تفاعل الجهات المسؤولة والمنظمات الخاصة والعامة والمجتمع، فالقانون يلزم أي مواطن التبلغ عن أي مخالف للإقامة ما لم سيئال عقوبة إذا تقرر على مخالف.

حملات مقننة

هل تمتم بحملات تفتيش عليهم؟

نعم سبق للمصلحة أن قامت بحملات تفتيش مكثفة في الأمانة والمحافظات.

والآن؟

وكذلك الآن، إلا أنها ليست بنفس الكثافة السابقة.

أين تمتمون بمن تم ضبطهم؟

بمخالفة نظام الإقامة، أما تأشيرة دخول من سفارات بلادهم لاستكمال الإجراءات الترحيل.

كما أن هناك قراراً يعطي الحق بأن تمنح لرجال الأعمال الأجانب تأشيرة دخول من السفارات اليمنية في الخارج، إضافة إلى أن هناك جنسيات تدخل البلد بدون تأشيرة مسبقة مثل مصر والأردن وسوريا والجزائر.

كم وصل إجمالي الإقامات المنوطة، ولن تمنح الاستثنائية؟

بلغ الإجمالي لعام ٢٠٠٩م (٥٠٢٢١١) منهم (١٨,١٧٠) عرب، أما الإقامة الاستثنائية، فقد حصدتها الفنانين ومنح من المطار لبعض الجنسيات العربية كاللبنانيين والعراقيين.

سأذا عن الملل الأجانب الذين يدرسون في بعض المراكز الدينية؟

مخالفة ولا يملكون نظام الإقامة الشرعية، وقد شكلت لجنة برئاسة وكيل وزارة الداخلية لقطاع الامن لتدارس الوضع، وقررت للنزول لهذه المعاهد والمراكز الدينية التي تؤدي طلاباً أجانب مخالفين.

ما هي النتائج التي توصل إليها الفريق؟

النتائج جيد وكيول وزارة الداخلية لقطاع الامن.

هل ضبطت المصلحة جوازات سفر لأجانب مزورة؟

تم ضبط جوازات مزورة من الخارج وكميات مصورة بـالإسكان، ومصيرها بولة الكويت، وقد تم اكتشافها بسرعة، لأن مديرة الجوازات المقروء البيا في فهم علامات أمنية سريعة، ويجبره عرضه على أشعة معينة لفحصه تعرف أنه مزور.



Advertisement for Karammeesh, featuring portraits of several men and the text 'مركز كراميش' and 'Karammeesh'. It includes details about the center's services and contact information.

Advertisement for 'Al-Bay'ah Allahu' (البقاء لله)، featuring a portrait of a man and text about a gathering or event. It mentions 'عبد الرقيب دنوان' and other names.

Advertisement for 'Al-Bay'ah Allahu' (البقاء لله)، featuring a portrait of a man and text about a gathering or event. It mentions 'صالح عمر عبد الله القيسي' and other names.

الثقافة تقترح مهاماً وبرامج طارئة وعاجلة

التراث العالمي يقرباء مدينة زيد تحت الخطر على لأعته

من غير المؤكد أن يكون مركز التراث العالمي التابع لـ «اليونيسكو» قد تسلم تقريراً من الحكومة يوضح الإجراءات والمعالجات الخاصة بمدينة زيد التاريخية، ومقترح الحالة المفضلة للحفاظ على المدينة، ضمن قائمة التراث العالمي وفقاً لتوصيات لقتها الحكومة عن اجتماع «اليونيسكو» الثالث والثلاثين خلال (٢٠٠٢-٢٠٠٣) يونيو من العام الماضي في اسبانيا.. طالبت فيها الحكومة موافقة المركز بالتقرير في موعد أقصاه الأول من فبراير الجاري.

كتب : محمد الجرادى



اجتماعها الأخير. وقالت فيها: إن صعوبات عدة لازال ماثلة أمام الحكومة بشأن حماية المدينة من قرار شطبها من لائحة التراث العالمي، أبرزها وضع الإطار القانوني للمخالفات، وإعداد مخطط الحفاظ الذي يعطي كادر الهيئة العامة للحفاظ على المدن التاريخية رؤية واضحة للتعامل مع المخالفات وتدعم أعمالهم التنفيذية. وطالبت لجنة التراث العالمي الحكومة بمقترح الحالة المفضلة للحفاظ على المدينة، وذلك لتقديمه في الاجتماع القادم للجنة خلال الأشهر القادمة. كما طالبت الحكومة بدعوة بعثة مشتركة من مركز التراث العالمي واليكموس لتقديم مدى التقدم في الخطة التنفيذية للعام ٢٠٠٧م، ومدى تنفيذ الإجراءات التصحيحية لها.

ناهيك عن عدم الالتزام الكامل من قبل المؤسسات الحكومية المعنية بتنفيذ المهام والالتزامات المناطة بها في إطار تحقيق تكاملية العمل المؤسسي، وذلك لاقتعاد البات تنظم عملية المراقبة والتقييم. واقترحت الوزارة برامج ومهاماً طارئة وعاجلة لضمان عدم شطب مدينة زيد من قائمة التراث العالمي وتحسين مستوى تصنيفها إلى القائمة العادية، منها التزام الجهات المعنية والمحددة في قرار مجلس الوزراء رقم (٤٣٧) لسنة ٢٠٠٧م بسرعة تنفيذ التزاماتها.. وكذا سرعة إنجاز مخطط الحفاظ وتعميمه البدء بتنفيذه خلال مدة أقصاها نهاية العام الجاري ٢٠١٠م. وجاء تقرير الوزارة عقب مذكرة تقدمت بها لجنة التراث العالمي بشأن مدينة زيد في

الحكومة بدأت مجدداً تحركاتها على نحو مسداني هذه المرة.. فاللجنة الوزارية التي تشكلت في العام ٢٠٠٦م لهذا الغرض، التامت الخميس الماضي في الحديدة برئاسة الأمين العام المساعد نائب رئيس الوزراء للشؤون الداخلية صادق أمين أبو راس. ونقلت مصادر إعلامية رسمية، «أن الاجتماع الوزاري الموسع أقر تشكيل لجنة من الهيئة العامة للحفاظ على المدن التاريخية ومسؤولي الجهات المعنية الأخرى، لوضع آلية ومصفوفة محددة ببرنامج زمني للمشاريع والإجراءات التي سيتم تنفيذها خلال العام الجاري ٢٠١٠م من قبل كافة الجهات المحددة بقرار مجلس الوزراء بشأن المعالجات للحفاظ على مدينة زيد التاريخية. الاجتماع الوزاري كبر التوقف عند مخالقات لم يتم مواجهتها، كما أعاد التشديد على منع مخالقات جديدة، من شأنها أن تعيق إحراز التقدم في منع الخطر الذي تواجهه مدينة زيد التاريخية على لائحة التراث العالمي منذ العام ٢٠٠٠م، إذ أقر الاجتماع إيقاف أية مخالقات جديدة للطابع العمراني للمدينة والعمل على معالجة المخالفات السابقة وتسهيل إجراءات حصول المواطنين على تراخيص البناء، وسرعة استكمال وإنجاز إعمال الخدمات الأساسية لموقع وحديات الجوار بمدينة زيد الجديدة، لتلبية متطلبات التوسع العمراني واحتياجات المواطنين الراغبين في البناء.

وفيما حث الوزراء محلي مديرية زيد على إعداد لائحة لتنظيم الأعمال المبدائية في المدينة لتساهم في جهود وإجراءات الحماية والحفاظ عليها، أقرت تسريع إنجاز مشروع قانون الحفاظ على المدن التاريخية عبر اجتماع مرتقب خلال الأسبوع الجاري يضم وزراء الثقافة والسياحة والشؤون القانونية وجهات أخرى ذات علاقة. وكانت وزارة الثقافة - في تقرير خاص بالوضع الراهن لمدينة زيد قدمته إلى رئاسة الوزراء وأخر ديسمبر الماضي - أكدت أن مستوى تنفيذ المهام والالتزامات تجاه معالجة الخطر الذي يهدد زيد لا يزال محدوداً، ويسير ببطء. وقالت: إن لجنة التراث العالمي التابعة لليونسكو في اجتماعها المنعقد في اسبانيا يونيو ٢٠٠٩م أيدت المدينة على لائحة الخطر،

المدير التنفيذي لترميم عاصمة للثقافة الاسلامية يستعرض الفعاليات الاحتفائية



توهيق شيخ؛

أوضح الأخ معاذ الشهباني أن وزارة الثقافة أعدت برنامجاً متكاملاً وحافلاً بجملته من الفعاليات والأنشطة الأدبية والثقافية والأدبية والإنشائية التي ستشهدها ترميم وعهد من المدن اليمنية على مدار العام توجهاً لترميم عاصمة للثقافة الإسلامية والتي تم الإعداد لها منذ فترة وبالتنسيق مع السلطة المحلية بالمحافظة.

مضيفاً: أنه ونظراً لخصوصية ترميم المدينة فإن عدداً من الفعاليات الأخرى ستقام في المدن الرئيسية بالمحافظات وأن أسابيع ثقافية ودينية ستعقد في كل محافظة لتعريف بتراثها وموروثها إلى جانب تنظيم أسابيع ثقافية إسلامية خارجية من ماليزيا وتركيا وغيرها من الدول الإسلامية، وأعرب المدير التنفيذي للفعاليات الثقافية عن أسفه لغياب الدول العربية، مؤكداً في الحوار المفتوح بمركز ابن عبيد الله السقايف أنه وفي إطار الاحتفال بترميم كعاصمة للثقافة الإسلامية صدرت توجيهات من وزارة الثقافة لإنشاء وبناء مراكز ثقافية منها ثلاثة مراكز ثقافية في مدن سيئون وشيخيم سيتم افتتاحها ضمن فعاليات المناسبة، إضافة إلى رفع مكتبة الاحقاف بأجهزة كمبيوتر ورفع اعتماداتها المالية بنسبة ١٠٠٪ كما أن لدى وزارة الثقافة مشروعا

لتنويع التراث والفلكلور الشعبي بكل الوانته وإقامة مهرجان للأدب والشاعر الكبير علي أحمد باكثير في شهر نوفمبر القادم تزامناً مع مرور مائة عام على ميلاده. كما سيتم تكريم عدد من الشخصيات والقامات الدينية والعلمية والأدبية والثقافية من الأعمام ومن كان لهم بصمات بارزة، بالإضافة إلى طاعة عدد كبير من الكتب والدواوين الشعرية. وقد أثير اللقاء الذي حضره عدد كبير من العلماء والأدباء والمفكرين والمهتمين بالاطروحات الجادة

والمداخلات والاستفسارات والمناقشات التي أكدت على أهمية إبراز ترميم المكانة التي تستحق أمام العالم وإنجاح فعالياتها مطالبين ببذل المزيد من الاهتمام بالبنية التحتية والجمالية لمدينة تريم وأن تتحول المدينة إلى ورشة عمل كبرى طوال العام والاهتمام بالآثار وصيانتها والعناية بترميم المساجد والأبنية والمكتبات والمدارس والقصور التاريخية التي تشتهر بها هذه المدينة التاريخية بين الأمم عبر التاريخ.

ارتفاع عائدات السياحة إلى ٨٩٩ مليون دولار العام الماضي

ارتفعت عائدات السياحة إلى ٨٩٩ مليون دولار في العام الماضي، مقارنة بـ ٨٨٦ مليون دولار في العام الذي سبقه، مسجلة زيادة قدرها ١٣ مليون دولار.

وأوضح تقرير إحصائي صادر عن وزارة السياحة أن إجمالي عدد السياح الوافدين إلى اليمن ارتفع خلال العام الماضي إلى مليون و٢٤٤ ألف و٨٧٠ سائح وسائحته من مختلف الجنسيات مقارنة بمليون و٢٢٥ ألف في العام الذي قبله، فيما بلغ عدد السياح الوافدين إلى اليمن خلال الفترة نفسها من مليون ليلة سياحية.

وأشار التقرير إلى أن الوافدين إلى اليمن شكلوا نسبة ٥٨٪ من إجمالي السياحة الوافدة لليمن الذين بلغ عددهم ٥٩٢ ألف و٥١١ سائح، فيما شكل الوافدون من مختلف بلدان العالم نسبة ٤٢٪ حيث بلغ عددهم ٤٣٢ ألف و٣٥٩ سائح. وأكد التقرير أن الزيادة التي حققت في نسبة السياح الوافدين لليمن من مختلف بلدان العالم خلال العام الماضي والبالغ نسبتها ٧٪ مقارنة بالعام الذي سبقه جاءت باستثناء الوافدين اليمنيين الذين سجلوا انخفاضاً بنسبة ٤٪ حيث بلغ عددهم خلال العام الماضي ٥٢٩ ألف و٥١١ زائر مقارنة بـ ٦١٨ ألف و٢٤٠ زائر خلال الفترة نفسها من العام ٢٠٠٨م.

